ملابسات العلاقة بين العقل الديني والعقل السياسي

محاضرة ألقيت في منتدى الثلاثاء الثقافي بتاريخ 20 شوال 1426هـ الموافق 22 نوفمبر 2005م

السيد كامل الهاشمي
باحث إسلامي

ما زالت إشكال العلاقة بين الدين والسياسة أو بين العقل السياسي والعقل الديني مثار جدل صاخب في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ولا شك أن لهذه الإشكالية أهميتها الخاصة، لأنها لا تقتصر في تداعياتها على الجانب التنظيري فحسب، بل هي إشكالية عملية في العمق، والكثير من ملابساتها يرتبط بحراكنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيما نستهدف الوصول إليه وصياغته من واقع عملي ترتهن حياتنا كلها به.

ومع أن مسألة العلاقة بين العقلين السياسي والديني تبدو مسألة محسومة ومحددة الاتجاهات عند الكثير من الناس، لاسيَّما في عالمنا العربي والإسلامي، إلا أن هناك الكثير من التساهل المخل في تناولنا لهذه القضية، وأهم ما يتكشف عنه هي الاضطرابات والاختلالات التي نعيشها على مستوى الواقع العملي فيما يرتبط بالإخفاقات المتتالية والمتطاولة للإنسان المسلم والعربي في تحقيق وإنتاج تجاربه السياسية، التي تنوعت من حيث الأسماء والأشخاص والمنهجيات، إلاَّ أنها بقيت مشتركة في مصير واحد مكلل بالفشل والخسران، مما ولَّد شعورًا عند العديد من الباحثين والمحللين بوجود قصور فظيع يلازم العقل العربي الإسلامي في قدرته على بناء أنظمة سياسية ديمقراطية أو عادلة أو على أقل تقدير مستقرة وثابتة.

وبطبيعة الحال، حينما نحاول الوصول إلى سبب هذه الإخفاقات

الكثيرة المتتالية التي يعيشها ويكرِّرها العقل السياسي والعقل الديني العربيان بشكل خاص، فلن نستطيع أن نجد سببًا لهذه الظاهرة إلاَّ في الطريقة التي يتشكل وفقها العقلان الديني والسياسي، ومن خلالها ينتجان علاقتهما المشوهة في المجال العربي فيما يصوغانه من أنظمة سياسية أو دينية أو سياسية دينية.

الاتجاهات الأساس في محاولة حل ملابسات العلاقة بين العقلين

تتحرك المجتمعات البشرية في تحديد الموقف من هذه القضية باتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول:

وتتبناه المجتمعات العلمانية التي ترى أن الفاعلية في الحراك البشري في المجتمع ينبغي أن تكون وفق مقتضيات العقل السياسي أولًا قبل أي عقل آخر، وهذه التجربة تولَّدت من رحم المعاناة البشرية في أوروبا، تلك المعاناة التي أرجعت بشكل مباشر إلى التدخلات غير المشروعة، التي كان يعتقد أن الدين يقوم بها في المجال السياسي العام للناس وللمجتمع، مما رفع صوت المناداة بضرورة فصل الدين عن الدولة، أي بفصل العقل السياسي عن العقل الديني.

الاتجاه الثاني:

وتتبناه المجتمعات الدينية التي ترى أن الفاعلية في الحراك البشري الاجتماعي العام ينبغي أن تكون وفق مقتضيات العقل الديني أولًا، وفي ضوء ذلك ترى هذه المجتمعات ضرورة متابعة ومسايرة العقل السياسي العملي لتحديدات العقل الديني النظري، وأن تخضع ضرورات العقل السياسي لمبادئ العقل الديني، وتتأخر عنها على مستوى الاعتبار والفاعلية.

الاتجاه الثالث:

وتتبناه على مستوى التنظير الرؤى المعرفية التي ترى أهمية

قيام تعايش بين ضرورات العقل الديني ومتطلبات العقل السياسي في إدارة الشأن الاجتماعي العام، وأهمية تجاوز إشكالية التصادم بين العقلين عبر استحداث آليات معينة لتحديد المجال الفاعل لكل منهما، وهو الاتجاه الأصعب.

طبيعة العقلين وأولوياتهما

١. طبيعة العقل الديني:

العقل الديني بحسب طبيعته الأولية عقل يستهدف تحقيق الحق والإقرار به من أجل توظيفه كمعيار في الحكم على ما هو المطلوب من الإنسان فعله وما لا يجوز له فعله، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَيُرِيدُ اللهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ. لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾[1].

ومن المؤكد أن هذه الأولوية في بيان الحق والتعرف إليه، ستسمح بمجال للاختلاف والتباين في وجهات النظر، وغالبًا ما تصطدم محاولات البحث عن الحق والتعرف إليه بمعوقات ذاتية وموضوعية تفرز تباينًا حوله وفيه أكثر مما توجد توافقًا حوله وعنه؛ فالبشر بطبيعة تكوينهم الاجتماعي والثنائي ظلوا ومازالوا في حالة من الاختلاف حول مفهوم الحق وتطبيقاته، يقول تعالى في كتابه الحكيم: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾[2].

وهذا الاختلاف الذي تشير الآية المباركة إلى وقوعه، إنما هو في أمر يُعُّد من الضروريات التي لا ينبغي الاختلاف فيها، وهي مسألة الالتزام بما يستحقه تعالى من عبادة، فكيف حينما يتعدى الأمر إلى قضايا نظرية تتفاوت الأذهان وتتباين العقول في إدراكها وفهمها؟

(١) سورة الأنفال، الآيتان: ٧ـ٨.

(٢) سورة النمل، الآية: ٤٥.

٢. طبيعة العقل السياسي:

العقل السياسي بحسب وظيفته الأولية عقل عمليٌّ يستهدف تحقيق المنفعة ودفع المفسدة، وهما أمران نسبيان متغيران، إلاَّ أن ذلك لا يمنع من أن تكون مساحة التوافق التي يصنعها الإنسان في دائرة المصالح والمفاسد، والتي يُعنى بها العقل السياسي أكبر وأوسع من دائرة التوافق التي يتمكن من صنعها في دائرة الحق والباطل ويُعنى بصنعها العقل الديني. وهذا أمر طبيعي؛ لأن ما نشترك ونتوافق على إدراكه ـ نحن البشر ـ من مصالح ومفاسد دنيوية محسوسة أوضح وأكثر ثباتًا مما نشترك ونتوافق على إدراكه من قضايا نظرية ترتبط بالحق والباطل، بالذات في إطار اهتمامات العقل الديني. وقد لاحظ الدين هذا التمايز فيما بين الضرورات النظرية والعملية، ولأجل ذلك بقي الدين ثابتًا ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمْ﴾[1]، بينما جاءت الشرائع في أُطر متغيرة. ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[2]؛ وهنا إشارة واضحة إلى طبيعة التغيير وعدم الثبات التي تحكم المساحة الكبرى من حركة العقل السياسي.

٣. طبيعة العلاقة بين العقلين الديني والسياسي:

وبطبيعة الحال، فإن هذا التمييز بين العقلين يقتضي بالضرورة وجود مجال فعل خاص لكل واحد منهما، ولا ينتفي مع ذلك وجود المجال المشترك لفعل العقلين. والمشكلة الأساس التي نواجهها إنما تكمن أساسًا في هذا المجال المشترك؛ لأن حضور العقلين في هذا المجال المشترك يجعلهما بمثابة عاملين يتنازعان معمولًا واحدًا، وفي هذه الوضعية تكون الخيارات المفترضة ثلاثة:

أولها: أن نقول بأن العامل والمؤثر في مورد الاشتراك هو العقل السياسي وحسب، والعقل الديني ينبغي أن يكون محكومًا

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٩.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

له، وفي هذه الحال ننتصر للسياسة على حساب الدين، أو بتعبير آخر ننتصر للمصلحة على حساب الحق.

ثانيها: أن نقول بأن العامل والمؤثر في مورد الاشتراك هو العقل الديني وحسب. والعقل السياسي ينبغي أن يكون محكومًا له، وفي هذه الحال ننتصر للدين على حساب السياسة، أو بتعبير آخر ننتصر للحق على حساب المصلحة.

ثالثها: أن نقول إن مقتضى العدل والإنصاف والحكمة والتدبر هو اعتبار كل واحد من العقليتين بمثابة جزء علة في هذا المورد، فلكل واحد منهما حضوره وفاعليته، ومجموع التأثير يتحصل من دور العقلين معًا.

مجال التزاحم الظاهري بين العقلين

من الطبيعي أن تتعارض ظاهريًّا لا واقعيًّا مقتضيات العقل الديني مع متطلبات العقل السياسي، وهنا تبرز مشكلة تحديد الحاكم والمحكوم في العلاقة بينهما، وهذا التعارض قد أفصح عنه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[1].

(١) سورة المائدة، الآيات: ٤٨ ـ ٥٠.

فهذا النص القرآني يهتم بإبراز الإشكال مورد الحديث، كما تبلورت في تجربة الإسلام التأسيسية على يد الرسول الخاتم ص، فمن جهة كانت هناك قيم الحق التي يتحمَّل رسول الله ﷺ مسؤولية أدائها من دون أيّ تغيير أو تحوير، ومن جهة أخرى، كانت هناك الأهواء التي تحيط بمتطلبات الموقف الديني، وهي أهواء نشأت في أجواء البعد عن الدين، وتحديد المصالح الشخصية والدنيوية كأُطُر أولية تتحكم في صياغة المواقف الإنسانية، ولا سيَّما السياسية منها. وفي ظل هذه الوضعية كان من المحتم أن تتصادم مقتضيات العقل الديني مع متطلبات العقل السياسي. وقد بدا هذا التصادم في أكثر من قضية ومورد في حياة الرسول المؤسس ص؛ ففي صلح الحديبية على سبيل المثال، تعارضت مقتضيات العقلين على مستوى الخطاب والتعبير حينما طلب سهيل بن عمرو من الرسول أن يمحو باسم الله الرحمن الرحيم، وأن يستعيض عنه بكتابة «باسمك اللهم»، وأن يمحو اسم النبي ﷺ من الرسالة ليكتب كاتبه عوضًا عن ذلك «هذا ما قضى عليه محمد ابن عبد الله»، فقال له الإمام علي ﷺ: «ويلك يا سهيل كف عن عنادك»، فقال له النبي ﷺ: «امحها يا علي»! فقال: يا رسول الله إن يدي لا تنطلق بمحو اسمك من النبوة، قال له: «فضع يدي عليها» فمحاها رسول الله ﷺ.

ومن الواضح أن الرسول الأكرم ﷺ انتصر هنا لمقتضيات العقل السياسي التي كانت تستدعيه أن يتنازل عن إظهار معتقده الديني فيما أراد أن يقيمه من توافق بينه وبين المشركين. ولا شك أن هذا النمط من التفكير يفسح الفرصة أمام المتدينين للنظر إلى الأمور من زاوية أخرى، وعدم الإصرار على كون إظهار الحق والتمسك به يمثل مبدأً لا يمكن في ظله التحرك في مناطق رمادية قابلة لأن تراعى فيها المصالح وتدرأ المفاسد المتعلقة بالاجتماع البشري، فهما أمران يقعان ضمن صميم اهتمام الدين.

ووفق هذا الفهم، ندرك أن التوفيق بين مقتضيات العقلين أمر ممكن وضروري في الوقت نفسه؛ لأن العقول مهما تعدّدت فإنها لا تتعدَّد في إدراكاتها الحقيقية والواقعية، ولا تختلف في أولوياتها العملية، وإنما يكون التعارض بينها بحسب الظاهر وبمقتضيات النقص والقصور في بعضها؛ مما يوقع التباين في مقتضياتها بحسب ما نحدّده نحن البشر، وإلا فإن ملاكات الحق التي يعني بتثبيتها العقل الديني لا يمكن أن تتعارض في واقع الأمر مع مِلاكات المصلحة التي يطلبها العقل السياسي، إلاَّ أن يستهدف العقل السياسي الانسلاخ عن ضرورات الحق وتبقى المصلحة والمنفعة هما الغاية على كل حال.

الحالات الممكنة للعلاقة بين العقل الديني والسياسي

الحالة الأولى:

حالة الحاكمية المطلقة للعقل الديني: وذلك بأن نجعل الضرورات الدينية التي يدركها العقل الديني حقًّا مقدمة على الدوام على المصالح السياسية التي يدركها العقل السياسي بوصفها ضرورات لا يجوز التخلي عنها وتضييعها ولو على حساب الحق. ومن المؤكد أن هذه الحالة تفضي بنا إلى المجتمعات والدول الدينية الصرفة التي تعتقد بتقدم الحق الديني على المصلحة السياسية.

الحالة الثانية:

حالة الحاكمية المطلقة للعقل السياسي: وذلك بأن نقدم المصالح التي يدركها العقل السياسي، بوصفها ضرورات اجتماعية وبشرية تأتي في المقام الأول فيما يعني السلطة السياسية من مهام ومسؤوليات. ومن الطبيعي أن هذه الحال تنتهي بنا إلى الدولة العلمانية وربما الإلحادية.

الحالة الثالثة:

حالة الفصام بين العقلين: وذلك بأن نعتبر أن لكل منهما مجاله

الخاص المعني به، الذي لا يجوز ولا يحق للعقل الآخر أن يتدخل فيه. وهذه الحال هي الأنسب بمفهوم العلمانية وليست الحال المتقدمة؛ لأن تلك الحال لا حاكمية للدين فيها أصلًا، فهي حالة نفي للعقل الديني بخلاف هذه الحال التي تعترف بضرورته ولكن ضمن سياقات محدودة ومعينة.

الحالة الرابعة:

حالة التطابق بين العقلين: وهي الحالة التي لا يرى البعض فيها أية مفارقة بين العقلين ومقتضياتهما، إذ العقل في حقيقته شيء واحد. وهذه التنوعات والتعددات إنما هي لشؤونه ومجالاته لا في حقيقته وماهيته. وهو بيان مقبول ومعقول لو كان الحديث في نطاق العقل بمفهومه الفلسفي الوجودي المجرّد.

الحالة الخامسة:

حالة التوافق بين العقلين: وذلك بأن نفترض أن لكل واحد منهما مقتضيات وضرورات وتحديدات، ولكن هذه المقتضيات والضرورات والتحديدات التي تفصل بينهما لا تلغي إمكان الجمع بينهما ضمن أطروحة تبحث عن الحدّ المشترك بين الاثنين فيما يعنيهما من تحقيق الخير المشترك لصالح الإنسان فيما يرتبط بدينه ودنياه.

فرضيات التعارض بين ضرورات العقل الديني ومقتضيات العقل السياسي:

الفرضية الأولى:

التباين في معرفة الحق: وفي هذه الفرضية يتصادم البشر نظريًّا وعمليًّا انطلاقًا من اختلاف معرفتهم للحق وتحديدهم له، وهذه فرضية واقعة بالضرورة بين الأديان والمذاهب، حتى مع التسليم بأصل الدين؛ فلكل مجموعة بشرية معتقداتها الخاصة التي تؤمن بها، وترفض معتقدات الآخرين ولا ترى صوابها. ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ

أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1].

الفرضية الثانية:

التباين في تحديد المصلحة. وهذه المشكلة أيضًا تقع بين أصحاب الرأي والدين الواحد. ولا تمنع وحدة المعتقد من اختلاف الناس في تحديد المصالح والضرورات بحسب تباين تقديراتهم واختلاف مستوياتهم، وهو ما يوجد حالة من التضارب والتزاحم في تقدير المصالح، وفي هذا المجال حتى لو استفرد العقل السياسي بحق تقرير المصلحة فإن ذلك لا يمنع الخلاف والتباين في تحديدها، مما يستوجب بالضرورة تحديدات مرجعية حاسمة لمنع هذه الخلافات والتباينات من البروز والتأصل في الحالة الاجتماعية لكي لا يفقدها كل متطلبات التماسك والقوة، وهو ما حذَّر تعالى منه بقوله: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[2].

الفرضية الثالثة:

التباين في تحديد الأولوية في مورد التعارض بين الحق والمصلحة. وهي الفرضية الأكثر إشكالًا لوقوعها غالبًا وكثرة مواردها والتباس الأمر فيها. وأبرز أنموذج لهذا الالتباس قضية رفع المصاحف وموقف الخوارج من ذلك حينما رفعوا شعار «لا حكم إلا لله». وهو الموقف الذي علّق عليه الإمام علي عليه السلام بقوله: (كلمة حقّ يراد باطل، نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله وإنه لا بُدَّ للناس من أمير بَرٍّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو وتأمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح به بر ويستراح من فاجر)[3].

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٨.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٤٦.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة: ٤٠.

الاستخلاصات:

إن للعقل الديني أولوياته في مجال الكشف عن الحق والحقيقة وتثبيتهما؛ فالغاية الأهم لديه غاية نظرية تتعلق بصحة وواقعية المعرفة، ولكن هذا لا يعني أن المصلحة المرتبطة بالعمليات ليست في وارد اهتمامه وحسبانه.

إن للعقل السياسي مجاله وأولوياته المتعلقة بجلب المصالح ودرء المفاسد مما يتعلق بالاجتماع البشري العام، ولكن اهتمام العقل السياسي بجلب المصلحة ودرء المفسدة لا يلغي أهمية تأطير حركة هذا العقل بضوابط مبدئية عقلية ودينية، من أجل أن لا ينقلب على مقتضيات التعقل وينسلخ عن اسمه.

إن العقل السياسي عقل المصلحة، والعقل الديني عقل الحق من حيث المبدأ الأولي. ولكن حينما نبحث عن المصلحة بلا حق نسقط في قذارة السياسة والتسييس السيئ للدين، وحينما نبحث عن الحق بلا مصلحة نكون قد حوَّلنا الدين إلى رهبانية تبني جنتها في السماء، وتفسد دنياها في الأرض، والله لا يرضى بهذا ولا ذاك.

إن التعارض بين العقلين هو تعارض نشأ من موقع الممارسة البشرية التي خالفت وباينت بين ضرورات كل واحد من العقلين، بينما الرؤية الواقعية والمعرفة العملية ترشدان إلى إمكانية تحقيق توافق وانسجام بين مقتضيات العقلين، عبر صياغة تحدد بشكل دقيق مجال التلاقي بين العقلين، كما تحتفظ في الوقت نفسه بواقعية عملية تستدعي الالتزام بالحدود الفاصلة بين الحق الديني الثابت والمصلحة السياسية المتغيرة.

قد يختلف العقلان من حيث ضروراتهما الأولية وآلياتهما الإثباتية، إلا أنهما يشتركان في محاولة تقديم أفضل السبل لحياة إنسانية كريمة وسعيدة تهتم بالحق والمصلحة معًا.

مُنتدى الثلاثاء الثقافي

Thulatha Cultural Forum